



A future vision of the relationship between exchange rates and the structure of Iraqi exports

Ibrahim Abdullah Jasim*, Anmar Ghalib Kolaib

College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Exchange rates, the structure of Iraqi exports.

ARTICLE INFO

Article history:

Received 20 Apr. 2023
Accepted 02 May. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:



Ibrahim Abdullah Jasim

College of Administration and Economics,
Tikrit University

Abstract: The research aims at analyzing the relationship between the exchange rates with the structure of the exports of Iraq after 2003. It also aims at analyzing to which extent the Iraqi governmental authorities can use the exchange rates to diversify the exports; as Iraq depends on one type of exports (which is in our case: Oil Exports). The research hypothesizes that there is a lack of associative relationship between the exchange rates and the structure of the exports of Iraq during the research period due to the rental trend of the economy of Iraq. The research adopts the descriptive analytical method to analyze the exchange rates and the reasons that led the Iraqi government to change the exchange rates many times. The research also analyzes the structure and content of the Iraqi exports as well as the changes that occurred to it during the study period. The research provides a set of recommendations that include the necessity of benefiting from oil revenues in diversifying the structure of the Iraqi economy. Moreover, it also recommends diversifying the structure of exports and disengaging the development process from the oil sector. This point contributes to increasing the role of economic variables, including exchange rates that have an impact on the structure of exports and its diversity that leads to its independence from oil exports.

رؤيا مستقبلية للعلاقة بين اسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية

انمار غالب كليب

ابراهيم عبدالله جاسم

كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين أسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية بعد عام 2003 ومدى قدرة السلطات الحكومية العراقية على استخدام اسعار الصرف في تنوع الصادرات وخاصة ان العراق يعتمد على نوع واحد من الصادرات وهي النفطية، كما انطلق البحث من فرضية مفادها عدم وجود علاقة ترابط بين اسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية خلال مدة البحث، بسبب ريعية الاقتصاد العراقي، إذ اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي بتحليل اسعار الصرف والأسباب التي دفعة بالسلطات الحكومية على تغيير اسعار الصرف لمرات عده فضلاً عن تحليل هيكل وتكوينات الصادرات العراقية والتغيرات التي طرأت عليها خلال مدة البحث ثم الخروج برؤيا مستقبلية لزيادة دور اسعار الصرف في تنوع هيكل الصادرات العراقية، وقد توصل البحث لمجموعة من الاستنتاجات، اهمها عدم وجود تنوع في هيكل الصادرات العراقية إذ شكل الصادرات النفطية نسبة تجاوزت (99%) طوال مدة البحث بالرغم من تغيرات اسعار الصرف، كما أوصى البحث بمجموعة من التوصيات منها ضرورة الاستفادة من الإيرادات النفطية في تنوع هيكل الاقتصاد العراقي ومن ثم تنوع هيكل الصادرات وفك ارتباط عملية التنمية بالقطاع النفطي الامر الذي يسهم في زيادة دور المتغيرات الاقتصادية ومنها اسعار الصرف في التأثير على هيكل الصادرات وتنوعه وعدم اعتماده على الصادرات النفطية.

الكلمات المفتاحية: أسعار الصرف، هيكل الصادرات العراقية.

المقدمة

شهد الاقتصاد العراقي تغيرات جذرية بعد عام 2003 وبعد العزلة التي قضاها والحصار الاقتصادي ولأعوام عدة عن العالم الخارج شهد بعدها انفتاحاً كاملاً على العالم الخارجي بعد الاحتلال الأمريكي له، فشهد تغيرات في بنائه الهيكلية واتجهت جميع متغيراته التجارية والمالية والقديمة نحو التزايد نتيجة لرفع الحصار الاقتصادي وزيادة صادراته النفطية التي انعكست ايجاباً على جميع متغيراته، وفي ظل مساعي السلطات الحكومية المتعاقبة بعد عام 2003 لتحقيق التنمية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد السوق ومحاولتها لتوظيف المتغيرات الاقتصادية للتأثير على النشاط الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية، ومن هذه المتغيرات سعر الصرف الذي شهد عدة تغيرات والتي من أهدافها التأثير على التجارة الخارجية وتشجيع المنتج الوطني وتنويع هيكل الصادرات من أجل تنوع مصادر الدخل وفك ارتباط التنمية الاقتصادية بالقطاع النفطي إلا أنه عند تحليل اتجاهات سعر الصرف ولهيكل الصادرات وجد أن السلطات الحكومية لم تستطع تحقيق الهدف المنشود فأسعار الصرف ارتبطت بالقطاع النفطي والذي يعد الممول الرئيسي للإيرادات العامة والمصدر الوحيد للحصول على النقد الاجنبي والذي يعتمد عليه البنك المركزي كاحتياطي للمحافظة على سعر صرف الدينار العراقي، ومن ناحية أخرى فإن هيكل الصادرات لم يتأثر بالتغييرات في سعر الصرف وإنما النصيب الأعظم بقي لل الصادرات النفطية، ومن هذا المنطلق جاء البحث لتحليل سعر الصرف والتغيرات التي

طرأت عليه وتحليل هيكل الصادرات ثم الخروج برأياً مستقبلية لزيادة دور سعر الصرف في تنوعه هيكل الصادرات العراقية.

هدف البحث: يهدف البحث إلى تحليل العلاقة بين أسعار الصرف وهيكل الصادرات في العراق بعد عام 2003 مع رؤياً مستقبلية للعلاقة بينهما.

أهمية البحث: تكمّن أهمية البحث بتسليطه الضوء على موضوع حيوي ومهم إلا وهو عدم وجود تغيرات في هيكل الصادرات العراقية مع تغيرات سعر الصرف فضلاً عن اعطاء رؤياً مستقبلية للاستفادة منها من قبل واضعي وراثمي السياسات الاقتصادية لزيادة فاعلية أسعار الصرف في تنوعه هيكل الصادرات.

مشكلة البحث: شهدت أسعار الصرف عدة تغيرات بعد عام 2003 إلا أنها لم تتعكس ايجاباً على هيكل الصادرات العراقية الأمر الذي يشير إلى وجود مشكلة في الهيكل الانتاجي وعدم تنوّعه وتمتعه بمرونة كافية للاستجابة في تغيرات أسعار الصرف.

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها عدم وجود أثر لتغيرات سعر الصرف للدينار العراقي على تنوع هيكل الصادرات.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث على مطالب عدة، إذ تناول المطلب الأول منه تحليل اتجاهات أسعار صرف الدينار العراقي بعد 2003، أما المطلب الثاني فقد تناول تحليل هيكل الصادرات العراقية بعد 2003، في حين تناول المطلب الثالث رؤياً للعلاقة بين أسعار الصرف والصادرات.

المطلب الأول: تحليل اتجاهات اسعار صرف الدينار العراقي بعد 2003

بعد سعر الصرف أحد المتغيرات النقدية الهامة والإدارة الرئيسية التي لها تأثير مباشر في مجال المعاملات الاقتصادية الدولية وحلقة الوصل بين الاقتصاد المحلي والخارجي. كما أنه يعكس الترابط بين اقتصادات الدول ويعبر أيضاً عن الوضع الاقتصادي للبلد. ويلعب دوراً هاماً في الأنشطة الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها الدول سواء كانت تجارية أو استثمارية. كما يستخدم سعر الصرف كهدف وأداة أو ببساطة كمؤشر على تنافسية الدولة، من خلال تأثيره على مكونات النمو الاقتصادي كالاستثمار ودرجة الانفتاح التجاري وتدفقات رأس المال فضلاً عن تطوير القطاع المالي.

شهد سعر صرف الدينار العراقي أمام الدولار الأمريكي تغيرات عدّة بعد عام 2003، إذ عمدت السلطات النقدية والمتمثلة بالبنك المركزي لإجراء تغيرات عدّة لسياساتها من أجل تحقيق الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي والاعتماد على سعر سياسة سعر الصرف المعوم المدار أي أن السلطات النقدية تتدخل في تحديد سعر الصرف بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي، وقد استخدمت من أجل ذلك سياسة مزاد العملة بهدف تغطية فجوة الطلب المحلي والتي اثبتت نجاحها في تحسن قيمة سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي كما لا يُبدي من الاشارة إلى أهم الأشياء التي ساعدت على نجاح هذه السياسة الإيرادات النفطية التي كانت تعود بالعملة الأجنبية والتي عزّزت من موجودات البنك المركزي والتي ساعدته على تحقيق الاستقرار في سعر الصرف واقترابه من سعره الحقيقي (اسعد وآخرون، 2019: 744).

يمكن تتبع التغيرات التي حدثت في سعر صرف الرسمي للدينار العراقي أما الدولار الأمريكي من خلال بيانات الجدول رقم (1) والتي يتبيّن من خلالها أن سعر الصرف لعام 2003 بلغ (1896) دينار لكل دولار وهو أعلى سعر صرف شهدته الدينار العراقي خلال مدة البحث ويرجع سبب ذلك إلى التغيرات التي حدثت في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الأمريكي فضلاً عن زيادة المعرض

النقي وارتفاع معدلات التضخم، بعدها شهد سعر الصرف تحسناً ملحوظاً ليسجل عام 2004 (1453) دينار لكل دولار ويرجع هذا التحسن إلى صدور قانون رقم (56) لسنة 2004 والذي ينص على استقلالية البنك المركزي إذ يعد هذا القانون بمثابة التحول التاريخي في عمل البنك المركزي وقد تضمن تعليمات عدّة وأوامر تخص عمل السياسة النقدية والائتمانية وكانت أول ادّاة استعملها البنك المركزي لمواجهة التضخم وظاهرة زيادة النفقات العامة بسبب زيادة متطلبات الأعمار فضلاً عن زيادة الرواتب ومستويات التشغيل، هي ادّاة سعر الصرف كما لا بد من الإشارة انه في نهاية عام 2003 شرع البنك المركزي بالعمل بمزاد العملة الأجنبية للمحافظة على قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي.

شهد عام 2007 زيادة في قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار الأمريكي ليبلغ (1255) دينار لكل دولار ويرجع هذا التحسن إلى السياسة المتبعة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بدعم الدينار العراقي لمواجهة التضخم وتحقيق معدلات نمو ايجابية فضلاً عن التحسن والاستقرار الأمني، وقد كان لاستمرار هذه السياسة فضلاً عن زيادة المعروض النقدي من الدولار الأمريكي في مزاد العملة إن تحسنت قيمة الدينار مرة اخر لتبلغ (1170) ثم إلى (1166) دينار لكل دولار خلال المدة 2008-2013، ليتراجع بعدها سعر صرف الدينار إلى (1188) لعام 2014 ثم إلى (1190) دينار لكل دولار ولغاية 2020، ويرجع سبب ذلك لتأزم الظروف الخارجية وخاصة في البلدان المجاورة والتي يتعامل معها العراق تجارياً الأمر الذي أدى إلى زيادة الطلب على الدولار لأغراض المضاربة.

في عام (2021) قررت السلطات الحكومية والمتمثلة بالبنك المركزي تخفيض قيمة الدينار العراقي إلى (1460) دينار لكل دولار وقد كان الهدف المعلن لهذه السياسة هو دعم المنتج المحلي على اعتبار ان تخفيض قيمة الدينار العراقي يؤدي إلى زيادة قيمة السلع المستوررة فضلاً عن انخفاض قيمة المنتج المحلي أمام الأجنبي مما يسهم في زيادة الصادرات من المنتجات المحلية وتقليل الواردات، إلا أن أغلب المعنيين بالشأن الاقتصادي أكدوا أن سبب التخفيض هو تراجع في الإيرادات الحكومية بسبب جائحة كورونا وما رافقها من اجراءات حظر وغلق، الأمر الذي أدى إلى تراجع الصادراته النفطية فضلاً عن تراجع أسعار النفط الأمر الذي جعل الحكومة عاجزة عن تلبية الإيرادات اللازمة لتمويل نفقاتها العامة وخاصة التشغيلية وبالتالي فإن تخفيض قيمة الدينار أما الدولار هو لزيادة ايراداتها بالشكل الأساس وليس دعماً للمنتج المحلي، كما لا بد إلى الاشارة للأثار السلبية لهذه السياسة على أصحاب الدخل المحدود نتيجاً لارتفاع معدلات التضخم إلى (6.5%) بعد أن كانت (0.6%) لعام 2020 وانخفاض دخولهم الحقيقة.

في مطلع عام 2023 قررت السلطات الحكومية زيادة قيمة الدينار العراقي تجاه الدولار واعادة سعر الصرف إلى (1332) وذلك رغبتاً منها لمعالجة الآثار التضخمية وتقليل الآثار السلبية لأصحاب الدخل المحدود بعد قرار تخفيض قيمة الدينار لعام 2021، ومن الأمور التي ساعدة السلطات الحكومية على زيادة قيمة الدينار هو زيادة أسعار النفط لتجاوز حاجز (130) دولار للبرميل لعام 2022 وزيادة احتياطي البنك المركزي من الدولار الأمريكي إلى (115) مليار دولار.

الجدول (1): اسعار الصرف الرسمية والموازية في العراق للمدة (2003-2023)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	اسعار الصرف الموازية
2003	1896	1936
2004	1453	1453

السنوات	سعر الصرف الرسمي	اسعار الصرف الموازية
2005	1469	1472
2006	1467	1475
2007	1255	1267
2008	1172	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1186
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188	1214
2015	1190	1247
2016	1190	1275
2017	1190	1258
2018	1190	1208
2019	1190	1196
2020	1190	1234
2021	1460	1474
2022	1460	1475
*2023	1332	1557

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والباحث نشرات مختلفة.

❖ **بيانات عام 2023 لغاية الشهر الثالث من نفس العام:** كما يتبع أيضاً من الجدول رقم (1) أن هناك تقاربًا بين السعر الرسمي والموازي خلال مدة البحث باستثناء عام 2023 ويرجع هذا التقارب إلى السياسة المتتبعة من قبل البنك المركزي والمتمثلة بمزاد العملة والذي استطاع من خلاله المحافظة على التوازن بين الكمية المطلوبة والمعروضة من الدولار. كما لابد من الاشارة إلى أن عدم التقارب بين أسعار الصرف الاسمية والموازية في مطلع عام 2023 هو بسبب تغير سياسة تمويل التجارة الخارجية واتباع نظام (SWIFT) وهو اختصار لـ (جمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك) وهو نظام عالمي يختص بانتقال سريع وسلس للأموال عبر الحدود كما يمثل جهاز رقابي للتحويلات المالية لضمان عدم تهريب الأموال وغسلها خاصة في البلدان غير المستقرة (احمد، 2022: 123)، وقد فرض على العراق بسبب عدم التزام بعض المصارف التابعة لبعض الشخصيات بالمساهمة بغسيل وتهريب الأموال إلى بعض البلدان التي تم معاقبتها اقتصادياً من الولايات المتحدة الأمريكية ليزيد الطلب على الدولار في الأسواق الموازية الأمر الذي أدى إلى اتساع الفجوة بين السعر الرسمي والموازي إلى (225) نقطة لغاية نهاية شهر نيسان من العام 2023.

المطلب الثاني: تحليل هيكل الصادرات العراقية بعد 2003

تلعب التجارة الخارجية دوراً مهماً في الاقتصاد العراقي، إذ تساهم عائدات التجارة الخارجية وتحديداً الصادرات بأكثر من (90٪) من الإيرادات العامة، وعند النظر إلى هيكل الصادرات العراقية يتضح أن الصادرات النفطية تشكل أكثر من (99٪) من إجمالي الصادرات، كما يتسم الميزان التجاري بعجز دائم عند استبعاد الصادرات النفطية مما يدل على ضعف القدرة التنافسية للمنتجات العراقية غير النفطية مثل المنتجات الصناعية والزراعية التي تفتقر إلى ميزة ما يسمى بالتفاوت في مستوى الأسعار (Wide price level disparities) مع دول العالم (الخريکاني، 2010: 12).

ومن خلال تتبع هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد كما في الجدول رقم (2) يتضح لنا أن هناك خللاً واضحاً بسبب سيطرة القطاع النفطي على إجمالي الصادرات الكلية ففي عام 2003 بلغ حجم الصادرات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم (8,459) مليون دولار وبنسبة (83٪) من إجمالي الصادرات الكلية والتي بلغت (10,169) مليون دولار أما النسبة المتبقية والبالغة (17٪) فتشمل الأصناف الأخرى من مواد غذائية ومواد حام غير غذائية عدا الوقود وزيوت شحوم حيوانية ومواد كيميائية وسلع مصنعة ومكائن ومعدات ومصنوعات متعددة وبالرغم من انخفاض هذه النسبة إلا أنها تعد الأعلى، لتتراجع بعدها لتبلغ قرابة (61٪) طوال مدة البحث وليس تحوز القطاع النفطي والمتمثل (ب الوقود المعدني وزيوت التشحيم) نسبة (99٪) من إجمالي الصادرات، إن الاتجاه العام للصادرات الإجمالية كان متزايداً رغم تذبذبه في بعض الأعوام وهذه الزيادة والتذبذب كان انعكاساً لزيادة والتذبذب الصادرات النفطية، اتجهت الصادرات الكلية نحو الزيادة بعد عام 2003 ولغاية 2009 والذي بلغت فيه (39,430) مليون دولار بعد أن كانت (63,729) مليون دولار عام 2008 وكان سبب هذا التراجع بسبب الأزمة المالية عام 2008 والتي أصابت الاقتصاد الأمريكي ثم انتقلت تداعياتها لتصيب وتهدد الاقتصاد العالمي لتتراجع معدلات النمو العالمي ويترافق معها الطلب على النفط لتتراجع معه الصادرات العراقية، لتعود بعدها إلى الزيادة بسبب تعافي الاقتصاد العالمي من الأزمة المالية ولغاية 2015-2016 والذي تراجعت فيه الصادرات إلى (51,338) و(41,298) مليون دولار على التوالي، وكان هذا التراجع بسبب التخريب الذي لحق بالحقول والأنابيب النفطية نتيجة لسيطرة العصابات الإرهابية لبعض المحافظات العراقية فضلاً عن تراجع أسعار النفط إلى (44.9) دولار للبرميل مقارنة بعام 2014 والذي كان فيه (94.4) دولار للبرميل، وقد كان لتحرير المحافظات المغتصبة من قبل العصابات الإرهابية والسيطرة على حقول وانابيب نقل النفط الخام الأثر الواضح في إعادة الصادرات النفطية إلى الزيادة بعد عام 2016 ولغاية 2019 لتتراجع بعدها إلى (46,829) مليون دولار لعام 2020 بسبب جائحة كورونا والإجراءات المرافقة لها وما نتج عنها من تراجع في أسعار النفط لتبلغ أدنى مستوياتها بواقع (13.801) دولار للبرميل الأمر الذي دفع بمنظمة أوبك إلى تخفيض إنتاجها للمحافظة على أسعار النفط والتي يحتل العراق المركز الثاني في الدول المصدرة للنفط فيها بعد السعودية، فقد خفض إنتاجه إلى قرابة (700) ألف برميل يومياً (الشريفي، 2021: 251). أما عام 2021 فقد شهد تحسناً في أسعار النفط والكميات المصدرة بسبب انحسار جائحة كورونا لتزداد معها الصادرات النفطية إلى (72,822) مليون دولار.

**الجدول (2) هيكل الصادرات العراقية حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (S.I.T.C)
 للمرة (2003-2022) (مليون دولار)**

نسبة الصادرات من الوقود المعدني وزيوت التشحيم إلى ال الصادرات الكلية	الإجمالي الصادرات	سلع غير مصنفة	مصنوعات متعددة	مكائن ومعدات نقل	سلع مصنعة	مواد كيماوية	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	وقود معدني وزيوت التشحيم	مواد خام غير غذائية عدا الوقود	مشروبات وتبغ	مواد غذائية وحيوانات حية	السنوات
83	10,169	0	60	100	90	100	50	8,459	806	0	504	2003
99	17,810	0	0	0	17	0	0	17,703	53	0	35,6	2004
99	23,697	0	0	0	15	0	0	23,578	44	0	60	2005
99	30,528	8	0	72	16	2	0	30,298	46	0	86	2006
99	39,587	0	0	79	40	0	0	39,270	79	0	119	2007
99	63,729	0	0	127	64	0	0	63,216	128	0	191	2008
99	39,430	8	0	95	20	4	0	39,134	59	0	110	2009
99	51,764	10	0	124	26	5	0	51,376	78	0	145	2010
99	79,681	16	0	191	40	8	0	79,083	120	0	223	2011
99	94,172	19	0	226	47	10	0	93,465	141	0	264	2012
99	89,768	18	0	215	45	9	0	89,095	135	0	251	2013
99	83,981	17	0	202	42	8	0	83,351	126	0	235	2014
99	51,338	0	0	0	3	0	0	51,323	8	0	4	2015
99	41,298	0	0	0	1	0	0	41,292	4	0	1	2016
99	57,559	0	0	28	1	0	0	57,489	13	0	28	2017
99	86,360	0	0	5	74	0	0	86,259	16	0	6	2018
99	81,585	0	0	0	128	0	0	81,412	29	0	16	2019
99	46,829	0	0	0	92	0	0	46,692	33	0	12	2020
99	72,822	0	0	0	146	0	0	72,603	51	0	22	2021
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	*2022

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على البنك المركزي العراقي المديرية العامة للإحصاء والابحاث
 نشرات مختلفة.

*عدم توفر البيانات لعام 2022

المطلب الثالث: رؤيا مستقبلية للعلاقة بين اسعار الصرف وال الصادرات

قبل اعطاء رؤيا مستقبلية للعلاقة بين اسعار الصرف وال الصادرات العراقية لابد من التحدث عن العلاقة النظرية بينهما ومن ثم تحليل العلاقة بينهما ثم الخروج برؤيا مستقبلية.

أولاً. **العلاقة النظرية بين أسعار الصرف وهيكل الصادرات:** أكدت النظريات الاقتصادية والدراسات المتعلقة بالعلاقات الاقتصادية الدولية على أهمية اسعار الصرف بل عدتها الأداة الأهم في التأثير على العلاقات الاقتصادية الدولية وإنها حلقة الوصل بين الاقتصادات المحلية والاقتصادات الخارجية وغالباً ما تل JACK الدول إلى هذه الاداة لمعالجة الخلل في ميزانها التجاري ومن ثم ميزان مدفوعاتها، فعندما يكون هناك عجزاً في الميزان التجاري لدولة ما فأنها تل JACK إلى تخفيض أسعار صرف عملتها الوطنية تجاه العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض اسعار السلع والمنتجات المحلية فتزداد قدرتها على المنافسة الخارجية فتضاد الصادرات وبالمقابل تنخفض الواردات لأنها أصبحت أغلى بالنسبة للمستهلكين المحليين ونتيجة لهذه السياسة يعالج العجز في ميزانها التجاري والعكس في حال الفائض (ذنون، 2020: 184).

كما أشار مجموعة من الاقتصاديين والمختصين بالتجارة الخارجية من خلال دراساتهم التجريبية أن النتائج الإيجابية لتخفيض سعر صرف العملة المحلية يحتاج لمدة زمنية طويلة نسبياً وقد تكون هناك بعض الآثار الانكمashية لهذه السياسة، إذ إن تخفيض سعر صرف العملة المحلية يؤثر في النشاط الاقتصادي ومن جانبين، الأول جانب الطلب إذ إن تخفيض سعر صرف العملة يؤدي إلى الميل نحو زيادة الصادرات وتقليل الواردات وتحويل جزء من الإنفاق من السلع الأجنبية إلى السلع المنتجة محلياً، إلا أن تحقيق هذا الأمر مشروط بوجود موارد اقتصادية عاطلة لأن عند التشغيل الكامل للموارد فإن الدخل القومي يبقى ثابت دون تغيير ولا يتوجه نحو الزيادة الأمر الذي يتسبب بزيادة في المستوى العام للأسعار وتتلاشى أهمية سياسة تخفيض سعر صرف، ومن ناحية أخرى فإن الآثار الإيجابية لتخفيض سعر صرف العملة على الميزان التجاري تعتمد أيضاً على تحويل الطلب إلى الاتجاه الصحيح فضلاً على قدرة الانتاج المحلي على تلبية وسد الطلب الإضافي نتيجة لتحول الطلب لسد النقص الحاصل في الواردات، أما الجانب الثاني هو جانب العرض إذ تكون آثار تخفيض سعر صرف العملة من هذا الجانب أكثر صعوبة وتعقيداً على أساس أن أغلب المصانع في هذه الدول تعتمد في مدخلاتها على المواد المستوردة في عملية انتاجها لعدم توفرها في الأسواق المحلية مما يعكس بارتفاع تكاليف الإنتاج فيؤثر سلباً على الإنتاج الحقيقي والأسعار، ومن هذا المبدأ يمكن القول إن جانبي الطلب والعرض هما من يحددان الآثار الإيجابية أو السلبية الناتجة عن تغيرات سعر صرف العملة المحلية ودرجة تأثيرها في النشاط الاقتصادي (عوض ومهدى، 2021: 229).

ثانياً. تحليل علاقة الترابط بين أسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية: بعد تحليل اتجاهات أسعار الصرف في المطلب الأول وهيكل الصادرات في المطلب الثاني بعد عام 2003 لابد الآن من توضيح العلاقة بينهما، بالنسبة لأسعار الصرف كان اتجاهها العام نحو تحسن قيمة العملة المحلية رغم تذبذبها في بعض الأعوام عند مقارنة بداية المدة مع نهايتها وان عملية السيطرة على اسعار الصرف كانت تتم من قبل البنك المركزي ومن خلال نافذة بيع العملة من خلال تحكمها بالكمية المطلوبة والمعروضة من الدولار الأمريكي لكن الأمر الأهم أن عمل نافذة بيع العملة كان مرتبطة بالاحتياطي لدى البنك المركزي من الدولار الأمريكي كما إن حجم الاحتياطي مرتبطة بالإيرادات النفطية التي تعد المصدر الأساسي لإيرادات الدولة وللعملة الأجنبية الأمر الذي يشير إلى أن عملية تحديد وتغيير أسعار الصرف كانت مرتبطة بالقطاع النفطي وبمعنى اخر السلطات الحكومية تلجأ إلى تخفيض قيمة الدينار العراقي عندما تنخفض الإيرادات النفطية محاولة منها لسد نفقاتها العامة كما حدث في عام 2021.

أما بالنسبة لهيكل الصادرات فقد كانت النسبة العظمى للقطاع النفطي الذي أسمه بنسبة (99%) من إجمالي الصادرات خلال مدة البحث باستثناء عام 2003 الذي كانت نسبته (83%) وان تراجع هذه النسبة بعد عام 2003 كان بسبب تراجعت التنمية الاقتصادية نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 وما خلفه من دمار وتخريب للبنى التحتية وتخريب كامل للمؤسسات الإنتاجية فضلاً عن الأزمات الإنتاجية والخدماتية المتفاقمة والانفتاح على العالم الخارجي وعدم قدرة المنتجات الزراعية والصناعية على منافسة السلع المستوردة الأمر الذي أخرجها من المنافسة وتوقفها عن العمل، الامر الذي انعكس سلباً على هيكل الصادرات وتركزها في المنتجات النفطية فقط (الشهوان، 2007: 9). ونتيجة لذلك يمكن القول بأنه لا توجد علاقة ترابط بين أسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية لأنه وبالرغم من التغيرات التي حدثت في أسعار الصرف سواء تخفيضاً لسعر

صرف الدينار أما الدولار الامريكي أو زيادته فأن هيكل الصادرات لم يتاثر وإنما كان القطاع النفطي مسيطراً عليه.

ثالثاً. رؤيا مستقبلية للعلاقة بين اسعار الصرف وهيكل الصادرات: أكدت النظريات الاقتصادية والدراسات التجريبية أن هناك علاقة بين أسعار الصرف والتجارة الخارجية وإن أسعار الصرف أكثر الأدوات تأثيراً في التجارة الخارجية سواء كان ذلك على مستوى الصادرات أو الواردات، كما ظهرت استراتيجيات عدة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالاعتماد على التجارة الخارجية وإن الأداة المستخدمة للتأثير على التجارة الخارجية ثم تحقيق التنمية الاقتصادية هي أسعار الصرف سواء أكانت الاستراتيجية المستخدمة استراتيجية أحلال الواردات أم استراتيجية دعم الصادرات، والسؤال هنا لماذا تعد أسعار الصرف أدلة غير مؤثرة في هيكل الصادرات العراقية والإجابة على هذا التساؤل تكمن في خصائص الاقتصاد العراقي والتي يمكن تحديدها بالأتي: (علي والمرسمي، 2021: 108)
(الشاوي ومحمد، 2011: 4):

1. ريعية الاقتصاد العراقي إذ تشكل الصادرات من المنتوجات النفطية (99%) من هيكل الصادرات وكما معلوم أن أسعار النفط تتحدد وفق حنص السوق بين كبار المنتجين والمنظمات الخاصة بالدول المنتجة للنفط كأوبك وغيرها وبالتالي فإن أسعار النفط والكميات المصدرة لا تتأثر بسعر صرف العملة المحلية لأن الأسعار والكميات تتعدد بعوامل خارجية.
2. الانفتاح التجاري على العالم الخارجي بعد عام 2003 عرض الصناعات المحلية إلى منافسة غير عادلة الأمر الذي أدى إلى إغلاقها وخروجها من الأسواق المحلية.
3. هيمنة القطاع الحكومي على النشاط الاقتصادي الذي يتسم بالضعف والهشاشة ومحدودية مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.
4. اعوجاج الهيكل الاقتصادي والإنتاجي بشكل عام فهناك تشوهدات عميقه وخطيره في البنية والهيكل الاقتصادي وهناك خطأ في التناسب بين القطاعات فضلاً عن الأخطاء في المرافق الإنتاجية القائمة.
5. تخلف القطاع الزراعي وقصور الإنتاج وانخفاض إسهاماته في الناتج المحلي الإجمالي وذلك للنقص الكبير في متطلبات العملية الزراعية من المعدات والبذور والأسمدة والأنمط الزراعية الحديثة مما دفع الدولة للاعتماد على الخارج في استيراد المنتجات الزراعية لسد النقص الداخلي.
6. تأثر كافة القطاعات الاقتصادية بالعقوبات الاقتصادية قبل 2003 التي امتدت إلى أكثر من ثلاثة عشر عاماً على البنية التحتية للقطاع كافة، والتي حدت من القدرة على تطوير نفسها وتحقيق استثمارات جديدة وتطوير الموجود من رأس المال الثابت، وإدخال وسائل إنتاج أكثر حداثة وتطوير المعرفة الفنية للعاملين.
7. عدم الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار ظاهرة الفساد المالي والإداري يعد من ابرز التحديات أمام النهوض بالواقع الاقتصادي.
بعد أن تم تحليل أسعار الصرف وهيكل الصادرات العراقية والعلاقة بينهما يمكن الآن وضع رؤيا مستقبلية لتحسين العلاقة بينهما وكالآتي:
 1. على السلطات الحكومية العمل على فك ارتباط الاقتصاد العراقي بالقطاع النفطي من خلال الاستفادة من الوفرة المالية المتحققة من الصادرات النفطية وتوجيهها لتنويع القاعدة الإنتاجية وتتوسيع مصادر الدخل وتنمية القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات والتي تتأثر بأداة سعر الصرف على عكس الصادرات النفطية.

2. اتباع استراتيجيات مختلفة كاستراتيجية احلال الواردات أو دعم الصادرات وبالشكل الذي يتلاءم مع الاقتصاد العراقي ودعم بعض القطاعات الاقتصادية الصناعية من خلال توفير الحماية لها أو من خلال سياسة تخفيض سعر الصرف.
3. عدم تخفيض سعر الصرف في الوقت الحاضر وذلك لعدم وجود منتجات محلية لها القدرة على المنافسة الخارجية، فضلاً عن ذلك فإن سياسة التخفيض سوف تولد آثار تضخمية فقط لعدم مرونة الجهاز الانتاجي وهذا ما شهدته العراق بعد ان تم تخفيض قيمة الدينار عام 2021.
4. الاستفادة من تجارب بعض الدول النفطية كالتجربة السعودية والإماراتية والتي استطاعت أن توسيع قاعدتها الانتاجية وأن تمتلك صناعات رائدة لها القدرة على المنافسة خارجياً وفي الوقت نفسه تتمتع باستقرار في أسعار صرفها.

الخاتمة

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً وأغلب المتغيرات الاقتصادية ترتبط بهذا القطاع سواء كانت تجارية أو نقدية أو مالية وحالات النمو أو الانكماش أيضاً مرتبطة بهذا القطاع الأمر الذي جعل اغلب العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية هي لا تتفق في أغلب الأحيان مع النظرية الاقتصادية وهذا ما توصلت إليه أغلب الدراسات الاقتصادية التي تدرس العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في العراق ومنها هذا البحث الذي توصل إلى أن تغيرات أسعار الصرف مرتبطة أيضاً بالقطاع النفطي الذي يعتبر المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية والذي يزود البنك المركزي بها للسيطرة على أسعار الصرف من خلال نافذة بيع العملة، والأمر ينطبق على هيكل الصادرات العراقية التي تمثل المنتجات النفطية فيه نسبة (99%) من الصادرات الكلية وإن زيادة الصادرات الكلية أو نقصانها مرتبطة بال الصادرات النفطية وبأسعار النفط وإن التغيرات التي حدثت بأسعار الصرف خلال مدة البحث لم يكن لها أي تأثير على هيكل الصادرات، ومن هذا المنطلق على السلطات الحكومية العراقية أن تعمل على تنوع الهيكل الانتاجي ودعم القطاع الصناعي والزراعي والخدمي واتباع استراتيجيات لتنويع مصادر الدخل عن طريق توفير الحماية لهذه القطاعات حتى تتمكن منتجاتها من تلبية الطلب المحلي ثم المنافسة الخارجية وبعد أن تكون هذه الصناعات قادرة على المنافسة الخارجية يمكن ذلك للسلطات الحكومية استخدام أداة سعر الصرف لدعم المنتجات المحلية لتتمكن من زيادة نصيبها في الأسواق العالمية.

المصادر

1. احمد، هديل سعد، (2022)، دور منصة سويفت العالمية في العمل المصرفى، مجلة الشرائع للدراسات القانونية، المجلد 2 العدد 3.
2. اسعد، بلال محمد عبد، مهند خميس وعواد، خالد روكان، (2019)، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الاجل وسعر الصرف في العراق للمدة (2004-2017)، مجلة المعارف الجامعية، العدد 29.
3. البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية، للسنوات 2004-2021).
4. الخيكاني، نزار كاظم صباح، (2010)، تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يتربى عليها مستقبلاً، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 15 ، المجلد 3.
5. ذنون، مروان عبد المالك، (2020)، اقتصadiات التجارة الخارجية، شركة الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى.

6. الشاوي، عبد الله نجم عبد وعامر أحمد محمد، (2011)، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي العراقي - دراسة ميدانية، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة، العدد التاسع والعشرون.
7. الشريفي، راشد عبد راشد، (2021)، تأثير جاجه كورونا على الاقتصاد العراقي: قطاع النفط ألمونجاً، مجلة أدب البصرة، العدد 98، المجلد 2.
8. الشهوانى، نوفل قاسم علي (2007)، نهوض الاقتصاد العراقي بين الضرورات الإقليمية والمسؤوليات العربية، الندوة العلمية (25)، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
9. علي، سجاد شاكر والمرسومي، محمود حسين (2021)، تحليل أثر تقلبات اسعار النفط في الاقتصاد العراقي للفترة 2004-2018)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية، العدد 13 ، المجلد 42.